

مصطلح «الانتحال» عند الدّاني في نقده للقراءات القرآنيّة

The Term "INTIHAL" in Al-Dani's Critique of Quranic Readings

عثمان بندو | مديرية الشؤون الدينية، بومرداس

athmane2@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2024/11/29 تاريخ القبول: 2024/12/23 تاريخ النشر: 2024/12/29

الملخص:

يُعتبر نقد القراءات القرآنيّة علمًا قائمًا بذاته، اهتمّ به المحقّقون منذ بداية عصر التّدوين، ومنهم الحافظ أبو عمرو الدّاني، وأشهر كتبه: جامع البيان في القراءات السّبع، واشتهرت مصطلحات كثيرة في نقد القراءات القرآنيّة أبرزها: الخطأ، والوهم، واللّحن، وعدم الصّحة، وعدم الجواز، ومن هذه المصطلحات مصطلح: «الانتحال»، موضوع بحثنا هذا، حيث سنسعى إلى معرفة المسائل التي انتقدها الدّاني بهذا المصطلح، ومَن شاركه فيه، لنصل إلى النّتائج المترتبة عن نقد هذه المسائل من خلال تحليلها ورأي المحقّقين فيها، وأهمّ هذه النّتائج: أنّ هذا المصطلح فيما يبدو قد انفرد به الدّاني واستعمله في مسائل قليلة جدًّا، ثبتت صحّة انتقاده في أكثرها ولم تثبت في الباقي.

الكلمات المفتاحية: نقد القراءات، منتحلو القراءات، المدارس القرآنيّة، الخصومات العلميّة.

The Term "INTIHAL" in Al-Dani's Critique of Quranic Readings

Abstract:

Many terms have become famous in the criticism of Quranic readings, the most prominent of which are error, illusion, grammatical errors, incorrectness, and impermissibility. Among these terms is the term plagiarism, the subject of our research, where we will seek to know the issues that Al-Dani criticized with this term and those who shared it with him, in order to reach the results resulting from criticizing these issues through analyzing these issues and the opinion of investigators on them. The most important of these results is that this term, it seems, was unique to Al-Dani and he used it in very few issues, the validity of his criticism was proven in most of them and not proven in the rest.

Keywords: *Criticism of readings, Impersonators of readings, Recitation schools, Scientific disputes.*

1. مقدمة:

ظَهَرَ نقد القراءات القرآنيّة في عهد النّبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، كما في الحديث المشهور حين انتقد عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- قراءة هشام بن حكيم -رضي الله عنه-، وكانت القاعدة حينها أن يقرأ كلُّ صحابيٍّ كما تعلّم من النّبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، ثمّ توسّعت الأمصار وتفرّقت القراءات فيها، فدعّت الحاجة إلى ضبط القراءة بضوابط، وهي: صحّة سندها، وصحّتها في العربيّة، وأن تحتلّ الرّسم العثماني، فهذه ضوابط علماء القراءات، ولم يشترط المفسّرون والنّحاة مثل ذلك، فانتقدوا قراءات كثيرة بناءً على قواعدهم، وفعل ذلك بعض الفقهاء والمحدّثين باعتراضهم على قراءات صحيحة، كقراءة حمزة وأبي عمرو.

أمّا علماء القراءات فاعتمدوا على الضّوابط التي ذكرنا، وانتقد كلُّ مُقْرِئٍ محقّقٍ ما رآه غير صحيح من القراءات معتمداً على ما أخذه عن شيوخه، ومن هؤلاء المحقّقين الحافظ أبو عمرو الدّاني -رحمه الله-، وقد استعمل في نقده للقراءات مصطلحات عديدة أوجزها الدّكتور أحمد المطيري في بحثه: (نقد القراءات عند الإمام أبي عمرو الدّاني: عرض ودراسة) في: (غلط، وهم، خطأ، لا يجوز، لا يصحّ، لحن).

وتتبعتُ بحوثاً أخرى كيفيّة نقد الدّاني للقراءات، إلا أنّي لم أجدُ فيما اطّلت عليه من البحوث مَنْ ذَكَرَ لفظ «الانتحال» رغم أهميّته، لعلّ ذلك لقلّة الإتيان به، ولندرة استعماله من طرف غيره.

2. إشكاليّة البحث:

مما سبق فإنّ الإشكاليّة التي نطرحها هي: ما دلالة استعمال الدّاني لمصطلح «الانتحال» في نقده لبعض مسائل القراءات القرآنية؟

3. أهمية البحث:

- دراسة المسائل التي انتقدها الدّاني وحكّم على أصحابها بانتحال القراءة.
- معرفة الذين عنّاهم الدّاني بهذا اللفظ.
- التأكّد من صحّة هذا الحكم الذي أطلقه الدّاني.
- معرفة المحقّقين الذين استعملوا هذا اللفظ كالدّاني.

4. سبب اختياري لهذا الموضوع:

- عدم دراسة الباحثين لهذا المصطلح والاهتمام به.

- معرفة المعايير التي اعتمد عليها الدّاني في إطلاق هذا الحكم والنتائج المترتبة عن ذلك.
5. منهج البحث:

منهجي في هذا البحث تحليليٌّ، أعرضُ المسائل التي انتقدها الدّاني وحكّم على أصحابها بالانتحال وأدرسها وأبين نتائجها.

6. خطة البحث: وقد جاء هذا البحث في: مقدّمة وستّة مباحث وخاتمة وقائمة للمصادر.

المبحث الأول: مفهوم الانتحال ونقد القراءات القرآنيّة.

المبحث الثاني: منتحلو الإشباع في مدّ البدل.

المبحث الثالث: منتحلو ترقيق الرّاء في كلمات «المزء، مريم، قرية».

المبحث الرابع: منتحلو تفخيم اللّام الأولى من «صلصال».

المبحث الخامس: تسهيل الهمزتين إذا حال بينهما حائلٌ في كلمة أو كلمتين.

المبحث السادس: إطلاق صفة الانتحال عند غير الدّاني.

أسأل الله التوفيق والقبول والحمد لله في أوّله وآخره، وصلى الله وسلّم وبارك على سيّدنا
محمد وعلى آله وأصحابه والتابعين بإحسان إلى يوم الدين.

المبحث الأول: مفهوم الانتحال ونقد القراءات القرآنية.

الانتحال في اللغة: أصله (نَحَلَ)، وله عدّة معاني، نذكر منها:

- نَحَلَ فلاناً القولَ نَحْلاً: نَسَبَهُ إليه وليس بقائله، وانتَحَلَ النّبيء: ادّعاها لنفسه، وهو لغيره، يُقال: انتَحَلَ فلانٌ هذا الشّعر وهذا الرّأي، ومذهب كذا: انتَسَبَ إليه ودانَ به⁽¹⁾.

- نَحَلَهُ القولَ يَنحَلُهُ نَحْلاً: نَسَبَهُ إليه، ونَحَلْتُهُ القولَ أَنحَلُهُ نَحْلاً بالفتح: إذا أَضَفْتُ إليه قولاً قاله غيره وادّعيته عليه ... وفي حديث قتادة بن النّعمان: كان بشير بن أبيرق يقول الشّعر ويهجو به أصحاب النّبي صلّى الله عليه وسلّم وينحَلُهُ بعض العرب، أي ينسبه إليهم من النّحَلَة، وهي النّسبة بالباطل⁽²⁾.

- ونَحَلَهُ القولَ: نسبه إليه⁽³⁾.

وبناءً على ما سبق فإنّ الانتحال في اللغة يُطلق على: نسبة شيء لغير صاحبه فيدعي الشّخصُ ما ليس له.

الانتحال في الاصطلاح:

لم أعتزّ خلال بحثي على من اهتمّ بهذا المصطلح من المحقّقين في علم القراءات القرآنية أو الباحثين، ولا مَنْ عرّفه من النّاحية الاصطلاحية، لعلّ هذا كان لقلّة الانتحال في هذا العلم، وإنّما ورد فيه الخطأ والوهم واللّحن أكثر، وقد تصدّى لذلك المحقّقون، لكنّ من خلال دراسة علم الحديث أو علم اللّغة العربيّة فإنّنا نجد اهتماماً بهذا المصطلح، نظراً لكثرة الانتحال في الحديث وفي الشّعر، ومن المؤلّفات في علم الحديث: (علم الحديث بين أصالة أهل السنّة وانتحال الشّيعة)، وجاء في مرقاة المفاتيح: (وقال الطيبي في التّهاية: الانتحال من النّحلة وهي التّشبه بالباطل، وقال الرّاغب: الانتحال ادّعاء الشّيء بالباطل، قيل: ولعلّ الأوّل أنسب لمعنى الحديث)⁽⁴⁾.

والانتحال في الشّعر: (أنْ يأخذ الشّاعر كلام غيره بعد علمه بنسبته له بلفظه كلّه، ومن غير تغييرٍ لنظّمه، وذلك كما يُروى للأبيرد اليربوعي:

فتيّ يشتري حُسْنَ الثّناء بماله إذا السنّة الشّهباء أعوزها القطرُ

(1) مجمع اللّغة العربيّة، المعجم الوسيط، مصر، مكتبة الشّروق الدّولية، ط 4، 2004، ص: 907.

(2) محمّد بن منظور، لسان العرب، بيروت، لبنان، دار صادر، الجزء 11، 1968، ص: 651.

(3) محمّد الفيروز آبادي، القاموس المحيط، دمشق، سورية، مؤسسة الرّسالة، الطّبعة 6، 1998، ص: 1061.

(4) علي القاري، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، تحقيق: جمال عيتاني، لبنان، دار الكتب العلميّة، ط 1، 2001، الجزء 1، ص: 463.

وقول أبي نواس:

فَتَى يَشْتَرِي حُسْنَ الثَّنَاءِ بِمَالِهِ وَيَعْلَمُ أَنَّ الدَّائِرَاتِ تَدُورُ

أو أن يؤخذ المعنى وتبدل الكلمات كلها أو بعضها بما يرادفها، كقول امرئ القيس:

وَقَوْفًا بِهَا صَحْبِي عَلِيٍّ مَطِيَّهِمْ يَقُولُونَ لَا تَهْلِكْ أَسْمَى وَتَجْمَلِ

وقول طرفة:

وَقَوْفًا بِهَا صَحْبِي عَلِيٍّ مَطِيَّهِمْ يَقُولُونَ لَا تَهْلِكْ أَسْمَى وَتَجَلِّدِ (1)

بناءً على ما سبق، يمكن أن نُعرّف الانتحال في القراءات القرآنية أنه: (نسبةً وجه من وجوه القراءات إلى غير ناقله، سواء كانت النسبة للقارئ أو الراوي أو صاحب الطريق).

مفهوم نقد القراءات القرآنية:

عرّف الدكتور عبد الباقي سيدي نقد القراءات القرآنية فقال: «هو فحص القراءات والنظر في وجوهها من حيث الإسناد والرسم واللغة، ومناقشتها واختيار ما هو أفصح وأوضح، والحكم عليها، للتمييز بين ما هو متواتر في النقل وما هو شاذ في الرواية، وبيان ما هو أقوى في الإعراب والمعنى، وأفشى في اللغة، وما هو ضعيف في اللغة الشاذة القليلة... فبناءً على هذا المفهوم فإنه لا يلزم من النقد ردّ القراءة أو تضعيفها كما يفهمه الكثير من معنى النقد العام» (2).

فنقد القراءة كإطلاق صفة الانتحال عليها لا يعني بالضرورة ردّها، وهو ما سيتبين في بحثنا هذا إن شاء الله.

المبحث الثاني: منتحلو الإشباع في مدّ البدل.

صحّ من طريق الأزرق عن ورش عن نافع مدّ البدل بثلاثة أوجه: القصر والتوسط والإشباع، واختار الداني التوسط ثم القصر.

وردّ في كتاب التيسير: «وإذا أتت الهمزة قبل حرف المدّ سواء كانت محققة أو ألقى حركتها على ساكن قبلها أو أبدلت نحو قوله: آدم، وعازر، وعامن، ومن اوتي، وإيلاف قريش، والإيمان، ويستهمزون، وهؤلاء الهبة، وشبهه فإنّ أهل الأداء من مشيخة المصريين الآخذين برواية أبي يعقوب عن ورش يزيدون في تمكين حرف المدّ في ذلك زيادةً متوسطة على مقدار التحقيق» (3).

(1) مجدي وهبة ومن معه، معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، لبنان، مكتبة لبنان، ط2، 1984، ص: 410.

(2) عبد الباقي سيدي، قواعد نقد القراءات القرآنية، السعودية، دار كنوز إشبيلية، ط1، 2009، ص: 21.

(3) خلف حمود الشغدلي، دراسة وتحقيق لكتاب التيسير في القراءات السبع، ص: 159.

وهو ما يفسّره قول المالقي في الدرّ النّثير: «ثمّ ذكر عن المصريّين أنّهم يزيدون في حرف المدّ زيادة متوسّطة»⁽¹⁾. ثمّ أضاف في معرّض ذكره لوجه الإشباع: «وأنكره الحافظ وأطال في الردّ على أصحاب هذا المذهب في (إيجاز البيان) و(التمهيد) وغيرها».

فمدّ البديل في مذهب الدّاني إمّا القصر من قراءته على ابن غلبون وإمّا التّوسّط من قراءته على ابن خاقان وأبي الفتح، وردّ الدّاني مذهب أهل الإشباع مستدلاً بالنّص والعمل ممّا أخذه من مشايخه في مصر وأجلّهم وأتقنهم شيخه الخاقاني.

ولهذا تراه ينسب الإشباع إلى قوم انتحلوا قراءة نافع، فالإشباع ليس من قراءة نافع، ولا من رواية ورش عنه، قال: «وقد وقعت هذه الرواية التي قرأنا على ابن خاقان وفارس بن أحمد إلى جماعة لم تتحقّق معرفتهم، ولا استكمّلت درايتهم، فأفراطوا في إشباع التّمكين إفراطاً أخرجوه بذلك عن حدّه ووُزّنه، قال لإبعاد جوازه وتخطئة ناقله وتجهيل منتجله والأخذ به»⁽²⁾.

وهو ليس أوّل من عبّر بهذا اللفظ، فشيوخه ابن غلبون ذكر ذلك في التّدكرة فقال: «وأنّ نافعاً -رحمه الله- لم يكن يرى إشباع المدّ في حروف المدّ واللّين الواقعة بعد الهمزة ... كما يذهب إليه بعض منتجلي قراءة ورش ... وقد نفى نافع أن تكون قراءته كذلك»⁽³⁾.

وهذا أوّل الأسباب التي دفعت بالدّاني إلى تخطئة القائلين بالإشباع، فإنّ ابن غلبون لم يكن مطمئناً إلى هذا الضّرب من المدود، بل أنكره وخطأ القائلين به، إلّا أنّ الدّاني قد قرأ أيضاً بالتوسّط على شيخه المتقن ابن خاقان.

ولهذا كان السّبب الثّاني الذي دفع بالدّاني إلى أن يصفّهم بأنّ تحال قراءة نافع أنّ الإشباع إنّما كان رياضةً لا رواية، فمّن أخذ به رياضةً فلا بأس، أمّا من زعم أنّه رواية فهو منتجل، ولهذا قال في جامع البيان: «وقال آخرون: إنّما كان المشيخة من المصريّين يأخذون بالتحقيق والإفراط في المدّ على المبتدئين على وجه الرياضة لهم، وهذا يدلّ على أنّ البالغ الإشباع الرّائد في هذا الفصل ليس من مذهب نافع، ولا اختياره ولا من رواية ورش ولا أدائه، وأنّه استحسانٌ واختيارٌ من أهل الأداء عن أصحابه، من حيث استعملوه وأخذوه على المبتدئين على وجه الرياضة فقط».

(1) عبد الواحد المالقي، شرح كتاب التّيسير للدّاني، ص: 332.

(2) عثمان الدّاني، جامع البيان في القراءات السّبع المشهورة، ص: 484.

(3) طاهر بن غلبون، التّدكرة في القراءات الثّمان، ص: 108.

وزيادةً على أنّ الرّواية عن ابن خاقان هي التّوسّط، فإنّ ابن خاقان نفسه لم يكن مطمئنّاً لما كان يُروى من الإشباع في البديل واختلاف الناس في ذلك، قال الدّاني: «وحكى لي الخاقاني أنّ أصحابه المصريّين الذين قرأ عليهم اختلفوا في ذلك: فمن قائلٍ منهم به ومن مُنكرٍ له».

ولعلّ هذا سبباً آخر دفع الدّاني إلى وصفهم بالمنتجلين، فإنّ أضبط النّاس لرواية ورش وهو الخاقاني لم يكن مطمئنّاً إلى الإشباع.

وأهمّ الأسباب هو أنّ الدّاني إنّما كان متّبعا للأثر، وهو هاهنا يأخذ رواية ورش من منبعها في الديار المصريّة، حيث أقرأ ورش ثم الأزرق ثمّ ابن سيف والنّحاس وغيرهم من كبار المشيخة من المصريّين، غير أنّ أهل المغرب - وهم أكثر من روى الإشباع عن الأزرق - قد سبقوا الدّاني إلى مصر فأخذوا الأخذ الشّديد عن ورش، ومنهم محمّد بن خيرون «الذي قدّم على القيروان بعد رحلة علميّة أخذ أثناءها عن أبي بكر بن سيف وإسماعيل بن عبد الله النّحاس ... ويظهر أنّ ابن خيرون هو الذي أصل التّحقيق في الأداء عن ورش، وهو ما وصفه الإمام الدّاني بالأخذ الشّديد المرويّ عن الأزرق وداوود بن أبي طيبة ويونس بن عبد الأعلى»⁽¹⁾.

وكُتِبُ ابن خيرون مفقودة للأسف، ولكنّ من أشهر من سار على مذهب ابن خيرون في القيروان محمّد بن سفيان صاحب الهادي، وقد جعله ابن الجزريّ مرجعاً في النّشر لمذهب إشباع البديل - عمداً - وإن لم يُسنّد كتاب الهادي كأحد مصادر طريق الأزرق عن ورش، وأشهر من اتّبع مذهبه كذلك المقرئ الكبير أحمد بن عمّار المهديّ، صاحب كتاب الهداية ومذهبه الإشباع أيضاً، ومثله ما ذكر ابن البادش في الإقناع: «وقد تنازع القراء في هذا الأصل، فمنهم من أخذ لورش بالمدّ الطّويل المفرط، وعلى ذلك المغاربة، وقد قرأت على غير واحدٍ منهم فرأيتهم يفضّلونه في المدّ على ما تأخّرت فيه الهمزة نحو: جاء، ومنهم من زاد في التّمكين على نحو ما يزيد مع تأخّر الهمزة، ومنهم من ترك زيادة المدّ في ذلك البتّة إمّا منكرًا لظاهر الرّواية أو متأوّلًا لها، وإمّا مختارًا لما الرّواية عنده خلافه»⁽²⁾.

وهؤلاء الذين ذكرتُ لك أئمةٌ ثقاتٌ والتّصّ عنهم موجود والأداء عنهم محفوظ، وإن كان أهل مصر جنحوا إلى الزّيادة اليسيرة بعد طول زمانٍ في الإقراء، فإنّ أهل المغرب قد أخذوا بالإشباع وتمسّكوا به، أخذين ذلك عن ابن سيف والنّحاس مباشرةً، وهذا يعني أنّ للإشباع أصلاً، فهو ليس بمستحدّث، ولا هو بقياس، ولا هو بريضة، وفي مثل هذا يقول العلامة عبد الهادي حميتو معلّقاً:

(1) محمّد المختار ولد أباه، تاريخ القراءات في المشرق والمغرب، ص: 189.

(2) أحمد ابن البادش، الإقناع في القراءات السّبع، ص: 474.

«فلا ينبغي أن يغيب عنا أن هؤلاء الأئمة الذين ذهبوا في هذا الضرب إلى الإشباع إنما ينقلون عن أصلٍ مشترك، ولم يتتابعوا هكذا على أمر لا أصل له ولا قائل به»⁽¹⁾.

ولهذا قرّر ابن الجزري في النّشر صحّة مذهب الإشباع، وذلك بعد أن ذكر مذاهب القوم واختلافهم: «والحق في ذلك أنّه قد شاع وذاع وتلقّته الأئمة بالقبول فلا وجه لردّه، وإن كان غيره أولى منه، والله أعلم»⁽²⁾.

فإذا علمت هذا أدركت أنّ عبارة «منتحلي قراءة نافع» ليست بالضرورة صحيحة مطلقاً، فقد تكون صحيحة بناءً على ما اعتمد عليه صاحبها، ولكنها عند قوم آخرين غير كذلك، وفي معنى هذا قال السّخاوي في مسألة أخرى كما ورد في مُنجد المقرئين: «وقد تواتر الخبر عند قومٍ دون قومٍ، وإنّما أنكرها أبو عمرو لأنّها لم تبلغه على وجه التّواتر»⁽³⁾.

المبحث الثالث: منتحلو ترقيق الرّاء في كلمات «المَرء، مَرِيْم، قَرِيّة».

انعقد العمل على تفخيم الرّاء في هذه الكلمات إلا ما تمسّك به بعض المحرّرين من الأخذ بالوجهين فيها.

ففي راء «مَرِيْم» و«قَرِيّة» قال الدّاني: «فلا أعلم خلافاً عن ورش ولا عن غيره في نصٍّ ولا تلاوة أنّ الرّاء في ذلك مفخّمة... إلا ما حكاه بعض المغاربة عن ورش أنّه يرقّق الرّاء في ذلك».

وفي هذا الباب لم يذكر صفة الانتحال صراحةً، غير أنّي أفترض أنّ عبارة (منتحلي قراءة نافع) موجودة في أحد كتب الدّاني كما سنرى في المبحث الخامس - إن شاء الله-، فإنّها إن لم تكن في جامع البيان ذكرها في كتاب آخر، والله أعلم، ثمّ إنّ هذه إحدى المسائل التي كان يقصد بها المغاربة، ولم أشأ أن أذكر هذا في المثال الأوّل لبيان عبارة الانتحال، غير أنّي مُجبرٌ على ذكر هذا المعنى هنا، فإنّ صراع المدارس الإقرائية بين المشرق والمغرب هو الذي دفع ابن غلبون إلى ذكر صفة الانتحال في مد البدل كما ذكرنا، وتبعه الدّاني بعد ذلك، والحجّة في ذلك أنّ منبع رواية ورش هو الديار المصريّة، فكيف يُقرأ في المغرب بما لا يُعتمد عليه في المشرق؟

(1) عبد الهادي حميتو، قراءة نافع عند المغاربة، ص: 86.

(2) محمّد ابن الجزري، النّشر في القراءات العشر، الجزء 2، ص: 283.

(3) محمّد ابن الجزري، منجد المقرئين ومرشد الطالبين، ص: 79.

ودليلي في هذا ما سأذكره -إن شاء الله- في تفخيم لام (صَلِّصَال) حيث ذكر الدّاني: «على أن قومًا من منتحلي قراءة نافع رواية ورش عنه من المغاربة يُغلّظون اللّام من قوله: (صلصال) لوقوعها بين صَادَيْنِ، ولم أقرأ بذلك، والترقيق هو القياس حملاً على سائر اللّامات السّواكِن»⁽¹⁾.

وقد خطأ الدّاني القائلين بترقيق راء (مَرِيْمٌ) و(قَرِيَّة) فَقَدْ نَقَلَ عَنْهُ الْمُنْتَوِي قَوْلَهُ فِي إِجَازِ الْبَيَانِ: «وقد استثنى آخرون من ذلك أيضاً ما كان بعد الرّاء فيه ياءً مفتوحة نحو قوله تعالى: (مَرِيْمٌ) و(قَرِيَّة) و (مِنْ قَرِيَّتِنَا) و (مِنْ قَرِيَّتِكُمْ) وشبهه لمكان الياء، وذلك خطأ لا شك فيه»⁽²⁾.

وجاء في أرجوزة البارع لابن آجرّوم:

والخلف في رَا قَرِيَّة وَمَرِيْمَا والمَرء، والدّاني كلاً فخّما

أقول هذا وأنا أرى انتشاراً لمذهب الأخذين بما ذكر في مصادر النّشر، ضارِبِينَ عَرْضَ الْحَائِطِ نَصَّ طَيْبَةَ النَّشْرِ، التي هي العمدة في الإقراء، غير مستوعبين لمذهب ابن الجزريّ في التّحقيق، ولا فهموا مذهبه في التّمحيص والاختيار، ففي كتاب السّبيل الأوثق في تحرير رواية الأزرق من طريق طيبة النّشر يقول الشّيخ محمّد يحيى شريف: «قلت: فأما من التّجريد وتلخيص العبارات فلم يرد فيهما لورش إلا التّريق، والعدول عنه إلى التّفخيم خروجٌ عن الرّواية من طريقيهما، لأنّ التّريق في (المَرء) عن ورش صحيح على شرط ابن الجزريّ لشهرته، بل قد يبلغ مبلغ التّواتر، لأنّه مروى عن الأهوازيّ والهاديّ وابن الفخّام ومكيّ وابن شريح والمهدويّ وابن سفيان وابن بليمة وغيرهم»⁽³⁾.

وليس هكذا تكون الرّواية، ولا كلّ مسألة من مثل هذه يقال فيها: (إنّ ذلك في كتاب).

وقد ضعّف الشاطبي مذهب القائلين بترقيق راء (المَرء) فقال:

وما بعده كسر أو اليا فما لهم بترقيقه نصّ وثيق فيمثلاً

وكذلك الحسن ابن بري في الدرر اللّوامع وعليها اعتمد المغاربة:

وقبل كسرة وياء فخّما في المرء ثمّ قَرِيَّة وَمَرِيْمَا

إذ لا اعتبار لتقدّم السبب هنا وإن حُكي عن بعض العرب

وإنما اعتُبر في بشرر لأنه وقع في مكرّر

(1) جامع البيان، مرجع سبق ذكره، ص: 899.

(2) المنتوري، شرح الدرر اللّوامع، ص: 594.

(3) محمّد يحيى شريف، السّبيل الأوثق، ص: 254.

وقد علّق صاحب السبيل الأوثق على هذا قائلاً: «وهذا التّضعيف منه غير مسلم، لأنّ الدّاني لم يُضعّفه، وإنّما ضعّف الرّاء الساكنة المتبوعة بالياء»، ثمّ أضاف: «وبالتّالي فلا وَجْهَ لَمُنْعِهِ». وهذه مسألة من تسعة مسائل ذكرها في آخر الكتاب بعنوان: «بيان ما حكّم عليه ابن الجزريّ بالانفراد أو الشّدوذ، وهو صحيحٌ على شرطه».

والحقيقة أنّ هذا ومثله إنّما يُذكر من باب الدّراية والاطلاع على الخلاف وبيان ما صحّ ممّا تُرك العمل به، أما فَرُضُها بحجّة أنّها صحيحة على شرط ابن الجزريّ فهذا غير مقبول، ولو كانت صحيحة لأثبتها ابن الجزريّ، ولكنّه لم يفعل، فلماذا نفعل ذلك نحن ولا سند لنا إلى أصحاب المصادر غير ما يربطنا بابن الجزريّ عنهم، وكيف ندعي صحّة قراءة وجه ما والقراءة به لا تصحّ لاختلال أحد شروطها وأركانها وهو الرّواية؟
جاء في طيبة النشر:

..... والصّواب أن يُفخّما عن كلّ المرء ونحو مرئياً

قال الشّيخ إيهاب فكري في تقريب الطيّبة: «والصّواب تفخيم ذلك، وهو الذي عليه الجمهور، واستقرّ عليه إجماع أهل الأداء»⁽¹⁾.

وكلام ابن الجزريّ في النّشر واضح بيّن «وذهب المحقّقون وجمهور أهل الأداء إلى التّفخيم فيهما، وهو الذي لا يوجد نصّ أحد من الأئمّة المتقدّمين بخلافه، وهو الصّواب، وعليه العمل في سائر الأمصار، وهو القياس الصّحيح، وقد غلّط الحافظ أبو عمر الدّاني وأصحابه القائلين بخلافه»⁽²⁾.

وهذا هو عمل جمهور أهل الأداء، فإنّ في القراءات سرّاً لا بدّ أن يُعرف، فإنّ العبرة بالأركان الثلاثة، لا بكثرة النّصوص، وإن كان النّص داعماً وموثّقاً، وقد أقرّ ابن الجزريّ بالغنة في اللّام والرّاء للأزرق وغيره رواية دون نصّ، يقول صاحب غنية الطّلبة:

..... والصّواب أن يُفخّما عن كلّ المرء ونحو مرئياً

«(والصّواب) المعوّل عليه من أربعة آراء لأهل الأداء (أن يُفخّما) (عن كلّ) أي: كلّ القراء بلا تفرقة بين الأزرق وغيره، والرّأي الثّاني للأهوازيّ: التّريق في هذه الكلمات الثّلاث لهم، من أجل الياء

(1) إيهاب فكري، تقريب الطيّبة، ص: 158.

(2) محمّد ابن الجزريّ، النّشر في القراءات العشر، الجزء 3، ص: 218.

والكسرة، والثالث لابن شريح ومكيّ ترقيق (مَرِيْمٌ) و(قَرْيَةٌ) فقط من أجل الياء، والرّابع لابن بليمة وغيره ترقيق الثّلاث للأزرق وتفخيمها لغيره.

وظاهر كلام المصنّف تخطئة هذه الثلاثة كلّها.

وسبقه إليه الدّاني: فإنه غلّط من قال بخلاف التّفخيم في ذلك.

ولذا كان العمل عليه في سائر الأقطار – كما ذكره صاحب الغيث – وهو القياس الصّحيح الذي عليه جمهور المحقّقين»⁽¹⁾.

هذا هو الصّواب، ونحن إذ نبحت: هل كان الدّاني والشّاطبي وابن الجزريّ على صواب في تركهم للتّريق أم لا؟ وهل كان الدّاني على صواب في وصف هؤلاء بأنّهم منتحلون لقراءة نافع؟ فإنّه ليس من الصّواب أن نَحيدَ عن اختيارهم أو أن نُضيف إليهم ما لم يُلزموا به أنفسهم، فإنّ القراءة أمانة، والزّيادة تدليس، وإن كان ظاهرها التّصويب والتّحقيق.

فإن تعصّب المحرّرون لهذه الأوجه، أقلّم يعلموا كم انقطعت قراءات صحيحة وروايات صحيحة وطرق صحيحة واستقرّ الأمر على القراءات العشر فقط؟

ومن خواطر الشيخ السالم الجكنيّ على قنواته الرّسمية في التّلجرام: «عبارة (قرأت به على شيوخه أو أحدهم أو بعضهم) إذا قالها ابن الجزري واعتمدها أو أحد قبله فاقبلها وخذ بها، وإذا قالها أحد بعده فاعرضها على النّشر والطّيبة، فإن وافقتهما فاقبلها، وإن خالفتهما فخالفهما، واعلم بأنّها (منقطعة) و(وجادة)».

المبحث الرابع: منتحلو تفخيم اللام الأولى من «صلصال».

قال الدّاني: «على أنّ قومًا من منتحلي قراءة نافع رواية ورش عنه من المغاربة يُغلّظون اللّام من قوله: (صلصال) لوقوعها بين صَادَيْنِ، ولم أقرأ بذلك، والتّريق هو القياس حملاً على سائر اللّامات السّواكن»⁽²⁾.

والمعروف في مذهب ورش من طريق الأزرق والمشهور الذي اتّفق عليه أهل الأداء، تفخيم اللّام المفتوحة إذا كان قبلها في كلمة واحدة صادٌ أو طاءٌ أو ظاءٌ مفتوحةً كانت أو ساكنةً، وهو الذي في التيسير: «اعلم أنّ ورشا كان يُغلّظ اللّام إذا تحرّكت بالفتح، وولمّا من قبلها صادٌ أو ظاءٌ أو طاءٌ، وتحرّكت هذه الحروف الثلاثة بالفتح أو سكّنت لا غير»⁽³⁾.

(1) عبد الله الجار الله، غنية الطلبة بشرح الطيبة للترمسي، ص 1348.

(2) عثمان الدّاني، جامع البيان، مرجع سبق ذكره، ص: 899.

(3) خلف حمود الشغدلي، مرجع سبق ذكره، ص: 243.

وهو ما أكده الشاطبي في جزئه حيث قال:

وغلظ ورش فتح لام لصادها أو الطاء أو للطاء قبل تنزلا

إذا فتحت أو سكتت كصلاتهم ومطلع أيضا ثم ظل ويوصلا

قال صاحباً تقريب المعاني: «أي: غلظ ورش كلّ لام جاءت مفتوحة، سواء كانت مخففة أو مشددة، متوسطة أو متطرفة، بشرط أن يسبقها صاد أو طاء أو ظاء، وتكون هذه الأحرف الثلاثة إما مفتوحة أو ساكنة»⁽¹⁾.

وقال الداني في التعريف: «وتفرد أيضا ورش في رواية أبي يعقوب بتفخيم اللام المفتوحة، من غير إفراط مع الصاد والطاء إذا تحركتا بالفتح أو سكتتا لا غير ... وأقراني ابن خاقان وغيره في مذهبه بتفخيمها مع الطاء...»⁽²⁾.

وأضاف ابن الجزري من طريق طيبة النشر حكماً آخر وهو تغليظ اللام من كلمة صلصال، والعلّة في ذلك أنّها وقعت بين حرفي استعلاء، فالتفخيم في (صلصال) ثابت روايةً ومُحتملٌ في العربية لوروده بين صادئين مفتوحين، وليست لام صلصال كغيرها ممّا ضعفه الداني والشاطبي وابن الجزري، وأهمّله من وجوه أخرى ذُكرت في هذا الباب نحو: خلطوا وثلاثة، فإنها رغم ثبوتها من طرق المغاربة إلا أنّها تفتقر إلى ما يعضدّها في العربية، وهي قبل ذلك تُخالف ما اجتمع عليه الناس نقلاً وأداءً، والله أعلم.

وقد شدّ المغاربة فغلظوا ما كان قبله ضاد ساكنة مثلاً، نحو: (أضللن) كما ورد في كتاب تاريخ القراءات في ذكر مذهب ابن خيرون عن الأزرق: «كما روى عنه للمصريين تغليظ اللام مع الضاد إذا سكتت لا غير، نحو: (فضلاً من ربك) و(أضللن)»⁽³⁾.

وقد نقل المنتوري قول الداني: «والعلّة في تغليظ اللام مع الثلاثة الأحرف أنّ تلك الحروف مستعلية، تطلب باستعلائها وتصعدّها إلى الحنك الأعلى موضع الفتح، فغلظت اللام بعدهنّ من أجلهنّ ... وقال في الإبانة: واعلم أنّ ورشا إنّما راعى هذه العلّة في الأحرف الثلاثة خاصّة لمشاركتهنّ اللام في طرف اللسان، بخلاف الضاد»⁽⁴⁾.

(1) سيد لاشين وخالد العلمي، تقريب المعاني، ص: 152.

(2) عثمان الداني، التعريف في اختلاف الرواة عن نافع، ص: 74.

(3) محمّد المختار ولد أباه، تاريخ القراءات في المشرق والمغرب، المملكة المغربية، منشورات المنظمة الإسلامية للدراسات واللغويات، مطبعة بني زناسن، 2001، ص: 189.

(4) المنتوري، مرجع سبق ذكره، ص: 615.

وكذلك فسّر الموصلي سبب عدم إلحاق الضّاد بهذه الحروف الثلاثة فقال: «فإن قلت: لم حُصِتِ الصّاد والطاء والظّاء بتفخيم اللّام دون باقي حروف الاستعلاء؟ قلت: لزيادة الإطباق فيهنّ، فإن قلت: فلم امتنع تغليظ اللّام بعد الضّاد وفيها الاستعلاء والإطباق؟ قلت: لبُعد خروجها عن مخرج اللّام»⁽¹⁾.

وللمغاربة في هذا الباب اختيارات كثيرة خالفوا فيها الإجماع، هل أخذوا فيها بروايات لم تتواتر؟ أم أخذوا فيها بالقياس؟ خاصّة أنّ الدّاني اشترط وجود النّص، فإنّ ورشاً من طريق الأزرق خالف الجمهور في تغليظ اللّام بشروطها التي ذكرنا، وبذلك أتى النّص والأداء عنه، فمَنْ أراد بيان صحّة التّغليظ في مواضع أخرى فعليه أن يأتي بنص، قال الدّاني في جامع البيان في نحو أخلصوا وخَلَطُوا وخَلَطُوا: «فقومٌ يغلّظون اللّام في ذلك في مذهب ورش من طريق الأزرق، من أجل حرّفيّ الاستعلاء، وآخرون يرققونها لعدم النّص عن ورش فيه، وبذلك قرأتُ وبه أخذُ».

ومما شدّد فيه المغاربة ما ذكره صاحب النّشر: «وروى بعضهم تغليظها إذا وقعت بين حرّفيّ استعلاء نحو خَلَطُوا وأَخْلَصُوا واستغلّظ والمخلصين والخَلطاء واغْلُظ، ذكره في الهداية والتّجريد وتلخيص ابن بليمة وفي وجه في الكافي ورجّحه، وزاد أيضاً تغليظها في فاخْتَلَطَ ولَيْتَلَطَفُ، وزاد في التّليخيص تغليظها في تَلَطَّى، وشدّد صاحب التّجريد من قراءته على عبد الباقي فغلّظ اللّام من لفظ ثلاثة حيث وقع إلا في قوله عز وجل (ثلاثة آلاف)، و (ثلاثٍ وربّاع) و (ظلماتٍ ثلاث)، (ظليلٍ ثلاث شعبيّ)»⁽²⁾.

ولم يختر ابن الجزريّ إلا ما ذكرنا، وحكّم على غيره بالشّدوذ، ولا يُؤخذ به، ومن رأى صحّة ذلك فقرأ به فقد خالف سنن المقرئين، والقراءة سنّة متّبعة، ولعلّ سبب عدم إسناد ابن الجزريّ طريق الأزرق من كتاب الهادي لابن سفيان هو كثرة المسائل التي انفرد بها من طريق المصريين، كمسألة فتح رؤوس الآي مطلقاً وترقيق الرّاءات وتغليظ اللّامات، والله أعلم.

المبحث الخامس: تسهيل الهمزتين إذا حال بينهما حائل في كلمة أو كلمتين.

وقد وجدتُ ذكر صفة الانتحال خلال بحثي في شرح الدرر اللّوامع للعلامة الثّعالبي نقلًا عن شيخه التّيجاني قال: «تنبيه: ومُرادهم باجتماع همزتين في كلمة أو كلمتين أن لا يقع بينهما حائل، فإن وُجد فلا بدّ من تحقيقهما.

(1) جعفر الموصلي، مفردة الإمام نافع المدني، ص: 150.

(2) محمّد ابن الجزريّ، النّشر في القراءات العشر، الجزء 3، ص: 245.

والحائل قد يكون ألفاً نحو: (رَبَّاءُ النَّاسِ) ... وقد يكون واوًا نحو: (قُلْ اسْتَغْنُوا إِنَّ اللَّهَ) وقد يكون تنوينًا نحو: (مِنْ عِبَادِهِ جُزْءًا إِنَّ الْإِنْسَانَ) ... قال الدّاني: وقد دخل الخلل على جماعة من مُنتجِلي قراءة نافع سهّلوا الهمزة في ذلك ظنًا منهم أنّ ذلك من باب اجتماع همزتين، وذلك جهلاً منهم بمعرفة الأصول، وهو قريب ممّا تقدّم من جعلهم الهمزة في التّسهيل هاءً، نتيجة جهلهم بالأحكام⁽¹⁾.

ولم أجد ذكر صفة الأنتحال في جامع البيان، حيث قال الدّاني: «فَصَلُّ إِذَا حَالَ بَيْنَ الْهَمْزَتَيْنِ حَائِلٌ: وَاعْلَمْ أَنَّ فِي التَّسْهِيلِ لِاحْدَى الْهَمْزَتَيْنِ فِي الْكَلِمَةِ وَالْكَلِمَتَيْنِ فِي مَذْهَبِ أَهْلِ التَّسْهِيلِ إِنَّمَا يَكُونُ إِذَا تَلَاصَقَتَا مَعًا، وَلَفْظٌ بِالثَّانِيَةِ بَعْدَ الْأُولَى مِنْ غَيْرِ حَائِلٍ بَيْنَهُمَا، فَإِنْ حَالَ بَيْنَهُمَا أَلْفٌ أَوْ وَاوٌ أَوْ تَنْوِينٌ أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ، مِنْ مَتَحَرِّكَ أَوْ سَاكِنٍ فَالتَّسْهِيلُ لِلْهَمْزَةِ الثَّانِيَةِ مَمْتَنِعٌ، وَتَحْقِيقُهَا إِجْمَاعٌ لِأَجْلِ ذَلِكَ الْحَائِلِ، إِذِ التَّلَاصُقُ الْمَوْجِبُ لِلتَّسْهِيلِ مَعْدُومٌ بِوُجُودِهِ»⁽²⁾.

إذ لعلّ الشّيخ الثّعالي نقل هذا من كتاب آخر غير جامع البيان، ومن أراد أن يحصل على كثير من المسائل التي حوتها كتب الدّاني المفقودة فليطّلع على شرح الشّيخ المنتوري للدّرر اللّوامع فإنّه غنيٌّ بها، فقد ذكر ما ورد في هذه المسألة في التّليخيص للدّاني، ونحوه جاء في جامع البيان والاقتصاد والتّمهيد وإرشاد المتمسّكين وإيجاز البيان والموجز وكتاب ورش من طريق المصريين، ثمّ ذكر ما جاء في إيجاز البيان وفيه صفة الأنتحال: «قال الدّاني في إيجاز البيان: وقد دخل على جماعة من مُنتجِلي قراءة نافع الوهم في هذا الفصل، وسهّلوا الهمزة فيه ظنًا منهم أنّ ذلك بمنزلة ما تقدّم ممّا تتلاصق فيه الهمزتان»⁽³⁾.

وكان الدّاني شديدًا في الردّ على من وصفهم بمُنتجِلي قراءة نافع، فإنّ أخذهم بالتّسهيل إنّما كان «لِقَلَّةِ عِلْمِهِمْ بِالْأَصُولِ وَحَقَائِقِ الْأَلْفَاظِ وَتَحْصِيلِ الْقِرَاءَةِ، وَلِهَوَانِ التَّفْتِيْشِ عَنْ مَذَاهِبِ الْقِرَاءَةِ وَالرُّوَاةِ، وَإِلْهَامِهِمْ سَوْأَلِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَمَذَاكِرَةِ أَهْلِ الْفَهْمِ عَلَيْهِمْ».

وأطلق أيضًا صفة المنتجّلين عليهم في إرشاد المتمسّكين كما نقل المنتوري فقال: «وقد غلّط بعض المنتجّلين لقراءة نافع في هذا الفصل، فحكى أنّ مذهبه يُوجب التّخفيف فيه فكان يأخذ به في ذلك، وقوله وحكايته في ذلك من أدلّ دليل على شدة جهله وسوء نقله وابتداعه في قراءة نافع ما لم يقرأ به ولا زوي عنه»⁽⁴⁾ فانتقل هنا من وصفهم بالانتحال إلى وصفهم بالابتداع، وقد بحثت عمّن يقصده الدّاني في هذا فإنّه كان بينه وبين أقرانه من المقرّنين منافسات علميّة وأجوبة وردود،

(1) عبد الرحمن الثّعالي، المختار من الجوامع، ص: 104.

(2) عثمان الدّاني، جامع البيان، ص: 547.

(3) المنتوري، مرجع سبق ذكره، ص: 319.

(4) المنتوري، مرجع سبق ذكره، ص: 319.

والظّاهر أنّ الدّاني يقصد أداءً انتشر بين أهل المغرب الإسلاميّ لعلمهم أخذوه من مصرَ ظانّين أنّ ذلك مذهب ورشٍ عن نافع، والله أعلم .

ولكن أظنّ أنّ استعمال هذا كان قليلاً فلم ينتشر، خاصّة أنّه لم يوثّق في كتب القراءات المشهورة عند المغاربة، ولم ينبّه عليه كثير من المحقّقين وخاتمتهم ابن الجزريّ، فهو ضعيف روايةً وقياساً، والله أعلم بالصّواب.

المبحث السادس: إطلاق صفة الانتحال عند غير الدّاني.

قد ذكرنا أنّ المقرئ أبا الحسن طاهر ابن غلبون شيخ الدّاني قد ذكر ذلك في التذكرة فقال: «وأنّ نافعاً -رحمه الله- لم يكن يرى إشباع المدّ في حروف المدّ واللين الواقعة بعد الهمزة ... كما يذهب إليه بعض مُنتحلي قراءة ورش ... وقد نفى نافع أنّ تكون قراءته كذلك»⁽¹⁾.

وقد بحثت قليلاً في كتب القراءات القرآنيّة وأشهرها فلم أجد هذا المصطلح، وهو دليل على عدم انتشاره، واستغنائهم بالفاظ أخرى مثل الخطأ واللحن وعدم الصّحة وعدم الجواز، أمّا في غير قراءة نافع فوجدت أنّ الدّاني ذكر هذا المصطلح في مسألة هاء التّأنيث عند الكسائيّ، حيث قال: «قال أبو عمرو: ولا أعلم خلافاً بين جلة أهل الأداء ابن مجاهد وأبي طاهر وغيرهما في فتح هاء السّكت وما قبلها عند الوقف في مذهب الكسائيّ والأعشى؛ إذ لا يجوز عندهم غير ذلك فيها؛ لمفارقتها هاء التّأنيث في السّبب الذي لأجله أميلت ... قال أبو عمرو: وقد بلغني أنّ قوماً من أهل الأداء، منهم أبو مزاحم الخاقاني وغيره يُجرّونها مجرى هاء التّأنيث، فيميلونها وما قبلها في الوقف من حيث شاركتها في السّكون في لزوم موضع التّغيير، وهو الطّرف، وذلك خطأ من منتحله، وغلط من قائله، وقد كان ابن مجاهد بلغه ذلك عن قوم فأنكره أشدّ النّكير، وقال فيه أبلغ قول»⁽²⁾.

ووجدت أنّ ابن الباذش قد استعمل هذا المصطلح في كتابه الإقناع، وذلك في مسألة من مسائل النّون السّاكنة والتّنوين وهي القلب، ردّاً على بعض النّحاة، قال: «قال لي أبي -رضي الله عنه-: زعم الفراء أنّ النّون عند الباء مخفّاة، كما تُخفى عند غيرها من حروف الفم، وتأويل قوله أنّه سمى البدل إخفاءً، وقد أخذ بظاهر عبارته قومٌ من القراء المنتحليين في الإعراب مذهب الكوفيّين، وتبعهم قوم من المتأخّرين، خلطوا بين مذهب سيبويه وعبارة الفراء، من القلب والإخفاء، فعَلَطُوا، وقد قلنا في ذلك فيما مضى»⁽³⁾.

(1) أبو الحسن بن غلبون، التذكرة في القراءات الثّمان، مرجع سبق ذكره، ص: 108.

(2) عثمان الدّاني، جامع البيان، ص: 769.

(3) أحمد ابن الباذش، الإقناع في القراءات، ص: 258.

واكتفى ابن الجزريّ في النّشر ببيان مذهب الدّاني والاعتماد عليه، دون أن يذكر قوله في جامع البيان كعادته في كثير من المسائل، واكتفى في مسألة تغليظ اللّامات بإطلاق لفظ الشّدوذ على من خالف مذهب الجمهور فقال: «وقد شدّد بعض المغاربة، والمصريّين فرؤوا تغليظ اللّام في غير ما ذكرنا».

ولعلّ الدّاني كان قاسياً قليلاً على المغاربة من حيث أنّهم كانوا أشدّاء متمسّكين بمذاهبهم لا يرجعون عنها، فاختر الشّدّة في التّعامل معهم في بعض المسائل -وهو منهم- طلباً للحقّ وتصويباً للأخطاء، أو لعلّه -بالتّحديد- كان قاسياً على علماء القراءات منهم الذين كانوا يعتبرون أنفسهم نداءً له في زمانه، وقد حدّث خلاف شديد بين الدّاني وابن شريح في ترقيق راء مريم وقرية، وقد أشار الدّكتور مراد زهوي إلى الخلاف بينهما في هذه المسألة في كتابه: (منهج الإقراء بالأندلس من خلال اختيارات الدّاني ومكي القيسي) قال: «والذي يهّمنا هنا ما ألفه الإمام أبو الحسن ابن شريح وهو تأليف لم يبلغنا منه إلا اسمه، وهو كتاب (الانتصاف من الحافظ أبي عمرو الدّاني في ردّه ترقيق قرية) و(مريم) ولقد فاتنا بضياع الكتاب أن نتعرّف على ما ساقه من الأدلّة في تأييد مذهبه ونقض مذهب أبي عمرو»⁽¹⁾.

وكانت بينه وبين المهديّ سجالاتٌ وخصومات علميّة أشار إليها الأستاذ حسن حميتو، ومنها رسالة كتبها الدّاني في الردّ على المهديّ يقول في مطلعها: «كتب إليّ أهل مسجد يحيى بن عمّار الطّلمي بمدينة دانية أنّ رجلاً مدّعياً لعلم القراءة أطلق عندهم أشياء أنكروها ومناكر استبشعوها»⁽²⁾.

والحقيقة أنّ هؤلاء كلهم أئمة كبار، وأهل تحقيق، وإنّا نحسبهم أنّهم كانوا يَرجون بعملهم الله واليوم الآخر، ولهذا قُبلت مؤلّفاتهم وبقيت مدارسهم في علم القراءات راسخةً، نسأل الله لهم ولجميع علماء الأئمة ومُصلحيها الجنّة.

(رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ) سورة الحشر.

(1) مراد زهوي، منهج الإقراء بالأندلس من خلال اختيارات الدّاني ومكي، ص: 336.

(2) حسن حميتو، السّجال العلمي والخصومة التّقديّة بين عمرو الدّاني والإمام أبي العباس: الأسباب والثّمارة، ص:

خاتمة:

إنّ من أهمّ أسباب نقد القراءات القرآنيّة أن يكون الوجه الذي انتقده المحقّق ممّا لم يقرأ به على شيوخه، وكانت هناك مدارس للقراءات مكّيّة، ومدنيّة، وشاميّة، وعراقيّة، ومصريّة، ومغربيّة، فلا بدّ للخلاف أن يكون، واحتمال تخطئة مدرسة لأخرى وارد.

وقد خصّ الدّاني المغاربة بنصيب من الانتقاد خاصّة في قراءة نافع لاختيارهم لها، ولمخالفتهم لكثير ممّا اتفق عليه الجمهور، والمحقّقون ما كانوا ليأخذوا إلا بما تواتر واتّفتت عليه المدارس الإقرائيّة، وقد تعرّضت رواية ورش في مصر إلى تمحيص وتهذيب لم يشاركهم فيه المغاربة، الذين تمسّكوا بالأخذ الشّديد عن ورش.

وأرى مصطلح (الانتحال) ومعه (الابتداع) قاسيًّا، لولا أنّنا علمنا السّبب الذي كان من خصومات وقَعَتْ بين الدّاني وبين أقرانه من المحقّقين، وسبب آخر هو تأثر الدّاني بشيخه ابن غلبون.

ولم أطلع من خلال ما بحثت في الكتب على من استخدم مصطلح (الانتحال) إلا الدّاني، وكان ابن الجزريّ ينقل نصوصه مستدلًّا بها مستعينًا بها لتثبيت حجّته في كثير من المسائل إلا النّصوص التي وصف فيها الدّاني غيره (بالمُنْتَجِلين) فإنّه تحاشى ذكرها، واكتفى بوصف المغاربة بالشّدوذ في هذه المسائل.

ولا زالت كثيرٌ من المسائل في علم القراءات القرآنيّة تشغل النّاس، وانتقاد المدارس الإقرائيّة لغيرها مستمرٌّ، خاصّة بعد ظهور علم التّحريات وما أنتجه من مؤلّفات وقواعد مضطربة، نتج عنها انشقاق علم التّحريات إلى مدارس: جزيّة ومنصوريّة وأزميريّة.

نتائج البحث:

- مصطلح الانتحال هو أحد المصطلحات التي استعملها الدّاني في نقده للقراءات القرآنيّة منفردا به.

- أكثر المصطلحات التي استعملها المحقّقون تصف المسائل المنتقده بالخطأ واللّحن وعدم الجواز وعدم الصّحة والشّدوذ والوهم وغير ذلك.

- مصطلح الانتحال لم يَستخدِمه الدّاني كثيرا كغيره من المصطلحات، وإنّما كان في مواضع قليلة جدًّا.

- مصطلح الانتحال كان يقصدُ به المغاربة وأكثره في قراءة نافع.

توصيات البحث:

أوصي نفسي وإخواني الباحثين بمزيد من البحث في هذا الموضوع لعلمهم يجدون فيه جديدا.
وأسأل الله أن يتقبّل هذا العمل وينفع به والحمد لله أولا وآخرا وصلى الله وسلّم وبارك على
سيدنا محمّد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

المصادر والمراجع

- 1- أحمد ابن البادش، الإقناع في القراءات السّبع، تحقيق عبد المجيد قطاش، سورية، دار الفكر، 1983م.
- 2- إيهاب فكري، تقريب الطّيبة، مصر، المكتبة الإسلامية، الطّبعة الأولى، 2006.
- 3- جعفر الموصلي، مفردة الإمام نافع المدني من كتاب الكامل الفريد في التّجريد والتّفريد، الطالبة مرام اللهيبي، المملكة العربيّة السّعودية، جامعة أمّ القرى، قسم القراءات، 2013م.
- 4- خلف حمود الشّغذلي، دراسة وتحقيق لكتاب التّيسير في القراءات السبع، المملكة العربيّة السّعوديّة، دار الأندلس، الطّبعة الأولى، 2015م.
- 5- سيد لاشين وخالد العلمي، تقريب المعاني في شرح حرز الأمان في القراءات السبع، المملكة العربيّة السّعوديّة، دار الزمان، الطّبعة 5، 2003م.
- 6- طاهر بن غلبون، التّدكرة في القراءات الثّمان، تحقيق أيمن رشدي سويد، رسالة ماجستير، المملكة العربيّة السّعوديّة، جامعة أمّ القرى، 1990م.
- 7- عبد الباقي سيبي، قواعد نقد القراءات القرآنيّة، المملكة العربيّة السّعوديّة، دار كنوز إشبيليا، الطّبعة 1، 2009م.
- 8- عبد الله الجار الله، غنية الطلبة بشرح الطّيبة للترسمي، دراسة وتحقيق، دار التّدمية، الطّبعة 2، 2019م.
- 9- عبد الرحمن الثّعالي، المختار من الجوامع في محاذاة الدّرر اللّوامع، تحقيق محفوظ بوكراع وعمّار بسطة، الجزائر، دار عالم المعرفة، 2011م.
- 10- عبد الهادي حمّيتو، قراءة الإمام نافع عند المغاربة من رواية أبي سعيد ورش، المملكة المغربيّة، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 2003م.
- 11- عبد الواحد المالقي، شرح كتاب التّيسير للدّاني في القراءات، تحقيق عادل عبد الموجود ومن معه، لبنان، دار الكتب العلميّة، الطّبعة 1، 2003م.
- 12- عثمان الدّاني، التّعريف في اختلاف الرّواة عن نافع، تحقيق محمّد السحابي، مطبعة الفضيلة، المغرب، 1995م.
- 13- عثمان الدّاني، جامع البيان في القراءات السّبع المشهورة، تحقيق عبد المهيمن الطحان ومن معه، جامعة الشّارقة، الإمارات العربيّة المتّحدة، الطّبعة 1، 2007م.
- 14- علي القاري، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، تحقيق جمال عيتاني، لبنان، دار الكتب العلميّة، الطّبعة 1، 2001م، الجزء 1.
- 15- مجدي وهبة ومن معه، معجم المصطلحات العربيّة في اللّغة والأدب، لبنان، مكتبة لبنان، الطّبعة 2، 1984م.
- 16- مجمع اللّغة العربيّة، المعجم الوسيط، مصر، مكتبة الشّروق الدّوليّة، الطّبعة 4، 2004م.
- 17- محمّد بن منظور، لسان العرب، بيروت، لبنان، دار صادر، لبنان، الجزء 11، 1968م.
- 18- محمّد الفيروز آبادي، القاموس المحيط، دمشق، سورية، مؤسّسة الرّسالة، الطّبعة 6، 1998م.
- 19- محمّد المختار ولد ابّاه، تاريخ القراءات في المشرق والمغرب، المملكة المغربيّة، منشورات المنظمة الإسلاميّة للتّربية والعلوم والثّقافة، مطبعة بني إزناسن، 2001م.
- 20- محمّد بن الجزري، النشر في القراءات العشر، تحقيق خالد أبو الجود، دار المحسن، الجزائر، الطّبعة 1، 2016.

- 21- محمد ابن الجزريّ، منجد المقرئين ومرشد الطّالبيين، تحقيق زكريا عميرات، لبنان، دار الكتب العلميّة، الطّبعة 1، 1999م.
- 22- محمد المنتوري القيسي، شرح الدرر اللوامع في أصل مقراً الإمام نافع، دار الحديث الحسنية، المغرب، الطّبعة الأولى، 2001م.
- 23- محمد يحيى شريف، السّبيل الأوثق في تحرير رواية الأزرق من طريق طيّبة النشر، الجزائر، دار الفضيلة، الطّبعة 1، 2016م.
- 24- مراد زهوي، منهج الإقراء بالأندلس من خلال اختيارات الدّاني ومكيّ، لبنان، دار ابن حزم، الطّبعة 1، 2014م.